أثر المكانة السياسية للمرجعية الدينية في العراق على الأمن المجتمعي

م. علي محمد حسن
جامعة القادسية – كلية القانون
ali.mohammad@qu.edu.iq

المستخلص

تحظى المرجعية الدينية في النجف بمكانة مؤثرة في الشأن السياسي والتي تنعكس بدورها في ضبط الامن والتأثير على سلوك الافراد والجماعات في العراق خصوصا بعد عام ٢٠٠٣، رغم أنها لا تتدخل بشكل مباشر في الشؤون السياسية وغالبا ما يقتصر تدخلها في توجيه النصح والإرشاد، الا ان وقع فتأوها بالغ الأهمية والتأثير السياسي، فقد انقذت المرجعية الدينية العراقيين من عديد الأزمات والمحن منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي حتى وقتنا الحاضر، منذ فتوى جهاد الاحتلال الانكليزي الى ما بعد الاحتلال الأمريكي.

لقد حتم زوال كيان الدولة العراقية بعد الاحتلال الى ان تتصدى المرجعية الدينية في النجف الاشرف بفتواها الدستورية المؤثرة التي اسست لنظام حكم قائم على التداول السلمي والتعددية السياسية، ثم اطفاء الفتنة الطائفية بعد تفجير الاماميين العسكريين العام ٢٠٠٦ وتدمير القبب الذهبية، عندما صدرت مجموعة من البيانات التي تدعو إلى ضبط النفس وتجنب الحرب الأهلية. من ثم فتواها التاريخية بالجهاد الكفائي بعد سقوط الموصل وعدد من المحافظات العراقية بيد تنظيم داعش الارهابي، وتطوع العراقيين في قوات الحشد الشعبي الى جانب القوات الأمنية العراقية لتنتهي بدحر اشرس تنظيم إرهابي عرفه العالم، أخيرًا، لعبت المرجعية الدينية دورًا رئيسيًا في دعم الشباب الثائر في احتجاجات تشرين من عام ٢٠١٩، حيث اقترحت عددًا من الحلول، كان أهمها إجراء انتخابات مبكرة.

الكلمات المفتاحية: المرجعية الدينية العليا، الامن العراقي، الجهاد الكفائي، احتجاجات تشرين.

Abstract

The Supreme Religious Authority in Najaf has an influential position in the political affairs, which it reflects in controlling security and influencing the behavior of individuals and groups in Iraq after 2003. It does not interfere in political affairs and its roles are limited to directing advice and guidance. However, its fatwa has major importance and political influence on Iraqi society as well as the current political situation, where the Supreme Religious Authority has been saved the Iraqis from several crises and tribulations since the establishment of the Iraqi state until the present time, that's meaning, from the jihad fatwa against the English occupation until after the American occupation. The religious authority also has a great role in establishing clear political frameworks (its influential constitutional fatwa), which has determined the concepts of peaceful transfer of power and political pluralism for the regime, especially after the collapse of the Iraqi state in 2003. The biggest role of the religious authority was after 2006 where explosions occurred at al-Askari Imams (effectively destroying its golden domes), when it has been issued set of statements calling for self-control and avoiding civil war. It also had a prominent role in the issuance of the historical fatwa in the struggle after the fall of Mosul to ISIS in 2014. According to the fatwa, many Iraqis have joined a grouping known as the popular mobilization forces and working alongside Iraqi forces. Finally, the religious authority has been played a major role in supporting the eruptive youth in October of 2019, as it has proposed a number of solutions, the most important of was in which an early election.

Keywords: The Supreme Religious Authority, Iraqi security, efficient jihad, October protests..

المقدمة

يعد الدين الاسلامي من الأديان السماوية الجماعية التي عنيت بتنظيم علاقة الانسان بخالقه وعلاقته بالإنسان الاخر ومن شان ذلك يعني تنظيم البنية الاجتماعية – السياسية – الاقتصادية، لما يمتلكه من مبادى واهداف ثابته ومنظومات فكرية وفلسفية وعقائدية واخلاقية تستهدف بناء الانسان وتمكينه في حسن ادارة عائلته او المجتمع او الدولة، و لا يتعارض الدين الاسلامي من القوانين الوضعية والمؤسسات الحديثة التي تأخذ دوراً هاماً و مكانه مرموقة في

المجتمع الاسلامي، وان قواعد الدين هذه الدين قادرة على تحريك وتعبئة الجماهير بالاتجاه الذي تراه وتعتقد انه مناسب.

ومن خلال طرح الدور السياسي للمرجعية وما له من تأثير في الحفاظ على امن المجتمع واستقراره وقيادته نحو بر الامان، فقد اتخذ هذا الدور فكرة تنظيمية قائمة على مبدأ (التدخل السياسي_ و عدم التدخل _ والتأثير)، ان خيار عدم التدخل ربما يشير الى تحقيق مكاسب اكثر من التدخل وتاره اخرى نراها تتدخل في التأثير والمساهمة في الجانب السياسي، خاصه اذا تعلق بالشأن العام والصالح العام.

ويظهر هذا بشكل واضح من خلال ادوارها التاريخية في الجهاد ضد الاحتلال البريطاني وثورة العشرين، ومواقفها في العهود الجمهورية، وكذلك مواقفها بعد عام ٢٠٠٣، وليس اخرها فتوى في الجهاد الكفائي العظيمة ضد اعتى تنظيم ارهابي شهد العراق والعالم، وما لهذه المواقف من تأثيرات مهمة على حاضر ومستقبل العراق، واخرها وليس اخرها طبعاً موقفها المساند للاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في تشرين الاول ٢٠١٩ ودعوتها لتلبية مطالب المتظاهرين في الاصلاح ومحاربة الفساد وتحقيق الخدمات ودعوتها الى الانتخابات المبكرة .

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في الدور السياسي الذي تمارسه المرجعية وما له من تأثيرات في امن المجتمع، من خلال ما تصدره من مواقف وفتاوى، اذا كان لها الدور البارز في ارساء معالم الدولة، فضلا عن اثرها الواضح في نفسية الفرد العراقي بسبب فاعلية الواعز الديني ويتجلى هذا الدور قبل نشوء الدولة العراقية وفي صيرورتها حتى وقتنا الحالي .

اشكالية البحث:

ان السياسات الأمنية في العراق شهدت تعثرا واضحا منذ قيام الدولة العراقية بسبب مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية، خاصه بعد عام ٢٠٠٣ وما شهدها البلاد من فساد وضعف المؤسسات الامنية وضعف الانتماء الوطني للأغلب افرادها، لذا

يتطلب الامر رفدها بأفراد يتمتعون بالكفاءة والنزاهة والانتماء الوطني.

فرضية البحث:

ان المرجعية الدينية اخذت الدور الاساسي في سبيل انجاح السياسات الامنية والحفاظ على العملية السياسية كإشكالية من المشكلات الاخرى التي تعصف في امن المجتمع والتي تساهم المرجعية الدينية في سبيل حلها.

منهجية البحث:

اتبع البحث المنهج التاريخي في تتبع ادوار المرجعية الدينية عبر تاريخ العراق الحديث ومواقفها الشجاعة من الغزاة والمستعمرين والحكام الدكتاتوريين، والعتاة الارهابين، واخذ ايضا بالمنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل العوامل المؤثرة في فتاوى ومواقف المرجعية واوقات تدخلاتها الحاسمة.

خطة البحث:

لقد تضمنت خطة البحث المحاور الاتية: المبحث الاول: الدور التاريخي للمرجعية الدينية في الحفاظ على بنية المجتمع العراقي، المبحث الثاني: المرجعية الدينية والحفاظ على الوحدة الوطنية والامن بعد عام ٢٠٠٣، المبحث الثالث: المرجعية الدينية والاحتجاجات الشعبية.

المبحث الاول
الدور التاريخي للمرجعية الدينية في الحفاظ على بنية المجتمع العراقي.

ان المرجعية الدينية هي مفهوم شيعي معناه رجوع المسلمين الشيعة إلى من بلغ مرتبة الاجتهاد والأعلمية في استنباط الأحكام الشرعية، ومن أصبح مؤهلاً لمنصب الإفتاء وأصدر آرائه في الأحكام الفقهية في كتاب يسمّى الرسالة العملية يعبّر عنه بـ (المَرْجِع الدِّينِيِّ) أو (آية الله العظمى) في الاصطلاح الشيعي، يرجع المسلمون الشيعة إلى مراجع التقليد للتعرف على الأحكام الفقهية الدينية، وقد يمتد نفوذ المراجع إلى التدخل في مسائل سياسية واجتماعية كما وقع ذلك مراراً وتكراراً في تاريخ المرجعية الشيعية في النجف الاشرف[1].

إن المرجعية الدينية تعد ظاهرة متقدمة وناضجة برزت أهميتها بحق في التاريخ الشيعي وتطورت بمرور الأزمان سواء كان ذلك على صعيد الفتوى أو على صعيد القيادة أو على صعيد المواقف في محاربة البدع

والاختلالات والانحرافات،[٢] ونشر الافكار التحررية ضد التخلف السياسي والاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي[٣] ولا يمكن فهم هذا الدور دون الرجوع إلى الأحداث والحركات والثورات السياسية والإصلاحية على الساحة العراقية التي حمل العراقيون كل تبعات ذلك فأعطوا في سبيلها الثمن غالياً من الدمار والآلام والمحن[٤] لذلك سنتناول في هذا المبحث الاتي:

المطلب الاول: دور المرجعية الدينية أثناء الغزو البريطاني

المطلب الثاني: دور المرجعية الدينية في فترة الحكم الملكي

المطلب الثالث: دور المرجعية الدينية في فترة العهود الجمهورية

المطلب الاول
دور المرجعية الدينية أثناء الغزو البريطاني.

يمكن ملاحظة هذا الدور منذ اندلاع الحرب العالمية الاولى، إذ لم تتخذ الدولة العثمانية أي اجراءات لمواجه الاحتلال البريطاني لحماية مصالحها في العراق، بل على العكس اعتمدت على العراقيين انفسهم بما يمتلكونه من اسلحة ومؤن في مواجهته[٥].

لذلك وجد العراقيون انفسهم في مواجهة القوات البريطانية بالقرب من البصرة التي عدت ولا تزال تعد مصدراً اساسياً للاقتصاد البلاد وركيزة بارزة في امنه، ونتيجة لذلك ارسل وجهاء المدينة برقيات الى علماء الدين في المدن العراقية المقدسة (النجف كربلاء الكاظمية)، يستنجدون بهم من البريطانيين مؤكدين على حث العشائر العراقية بضرورة التصدي للاحتلال البريطاني خوفاً على امن وسلامة المدن الاخرى من ان يحل بها ما حل بالبصرة ووفقاً لذلك تليت البرقيات في المساجد على الناس من قبل رجال الدين من الخطباء، عبر خطب تتسم بالحماس ولقيت اهتماماً جماهيرياً واسعاً، وشرع رجال الدين بإصدار فتوى الجهاد في البلاد[٦]. خاصة عندما أطلقت السلطات التركية حملة دينية لكسب تأييد العلماء إذ صورت الحرب بأنها حرب إسلامية ضد الكفار، وطلب منهم إصدار فتوى للجهاد ضد الغزاة وقد أعلن الجهاد

السيد (محمد سعيد الحبوبي) والشيخ (عبد الكريم الجزائري) والسيد (عبد الرزاق الحلو) وتبعهم الأصفهاني الى الجهاد[٧]

إذ كان للمرجعية الدينية ومنذ نهاية القرن الثامن عشر تقريباً دوراً رئيساً وفعالاً في الأحداث وتوجيه مساراتها وصولاً إلى كل القيادات الجماهيرية المتمثلة في اتحاد القبائل أو من أعيان المدن وتعزز وترسخ ذلك الدور عندما أصدرت المرجعية الدينية فتوى شرعية بوجوب الجهاد ضد المستعمرين الإنكليز، وقامت بنفسها بحمل السلاح وقيادة المجاهدين رغم سياسات البطش والاضطهاد التي مارستها السلطات العثمانية الحاكمة في العراق انذاك[٨].

اما في عام ١٩١٨ انقسم فئات وطبقات المجتمع العراقي بين مؤيد للاحتلال البريطاني نتيجة تحسن اوضاعهم الاقتصادية، ومعارض لإدارة البلاد من قبل البريطانيين نتيجة اخذ راي الشعب فيما اذا كانوا يرغبون بدولة موحدة يراسها رئيس عربي وتكون تحت الوصاية البريطانية، وكذلك الحال في بداية الامر بالنسبة للمرجعيات الدينية فبعضها ايد بشرط ان يكفل البريطانيون ممارسة الدين الاسلامي بحرية والحفاظ على مكانة المجتهدين، والبعض الاخر رفض الادارة المباشرة او الوصاية البريطانية خاصه المرجعية الدينية في كربلاء وطالبت بإنشاء دولة ذات نظام ملكي دستوري يرأسه امير عربي مسلم مقيد بمجلس تشريعي[٩]، وتجسد هذا الاتجاه بالمرجع الديني محمد تقي الحائري الشيرازي الذي كان من الانصار والمؤيدين والمؤكدين على تشكيل الحكومة الدستورية[١٠]،

وفي هذه الأثناء أصدر المرجع آية الله الشيرازي فتوى تحرم انتخاب غير المسلم واعتبار كل من يصوت للاحتلال الانجليزي مارقاً عن الدين ويعرض نفسه للطرد من الجوامع[١١] ومن جانب آخر أصدر الإمام محمد تقي الشيرازي فتوى حرم فيها الدخول في وظائف الدولة فعمت موجة الاستقالات من الوظائف الحكومية امتثالاً لموقف المرجعية. وأخيراً تبع كل هذه الفتاوى إعلان الثورة (مطالبة

الحقوق واجب على العراقيين ويجب عليهم في ضمن مطالبهم رعاية السلم والأمن ويجوز لهم التوصل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطالبهم((١٢)

وعندما استطاع الإنكليز تصفية الثورة وإجهاضها وإقامة حكومة مؤقتة برئاسة (عبد الرحمن النقيب) قامت المرجعيات الدينية في النجف وكربلاء والكاظمية دوراً في بناء وازدياد التماسك الاجتماعي بين الطوائف المختلفة من جانب، وممارسة المعارضة الإسلامية من جانب اخر، اذ تواصل نشاطها السابق، فبعد وضع العراق تحت الانتداب أصدر الشيخ مهدي الخالصي فتوى تنص على حرمة المشاركة في الانتخابات وكذلك حرمة الدخول في وظائف الدولة الجديدة وقد لقيت هذه الفتوى رواجاً واسعاً وحظيت بتأثير كبير في أوساط الشعب معتبرة ذاك بمثابة التعاون مع الكفار وبالتالي قضت على خطة المندوب السامي البريطاني إلى إغراء الشيعة بالوظائف الرسمية من اجل إضعافهم(١٣) .

وبعد أن أعلن مؤتمر القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١، عن تسمية الأمير فيصل ملكاً لعرش العراق عمدت المرجعية الدينية متمثلة بالسيد (أبو الحسن الأصفهاني) إلى صياغة موقفها والذي تلخص بمعارضة الترشيح للعرش قبل إنجاز استقلال العراق استقلالاً تاماً، وعلى الرغم من موافقة الحكومة المؤقتة إلا أن فيصل لم يكن غافلاً عن مركز المعادلة السياسية فزار آية الله الشيخ الخالصي وأظهر له أنه جاء لإنقاذ العراق من الإنكليز وإن مهمته هذه لا تتم إلا بموافقة الشيخ ومبايعته له فأجابه الشيخ (يمكن أن نبايعك على أن تكون ملكاً على العراق مستقلاً منقطعاً عن أي سلطة أجنبية بأي إسم كان فإن تم ذلك يثبت في العراق ملكاً وإلا انصرفت وتركت العراقيين والإنكليز حتى يأخذوا حقهم ويبلغوا غايتهم) فوافق الملك فيصل وفي المقابل كتب الشيخ الخالصي كتاب البيعة ونشر في الصحافة الرسمية (١٤) .

المطلب الثاني
دور المرجعية الدينية في فترة الحكم الملكي.

بعد قيام ثورة العشرين ادرك البريطانيون خطورة الوضع في العراق لسببين الاول تجسد في توحد العراقيين جميعاً ضد التهديدات الخارجية ومن ضمنها سلطة الانتداب البريطاني، والثاني هو التفاف عامة الناس حول مرجعيتهم الدينية في النجف الاشرف، التي اثبتت ابان ثورة العشرين قدرتها على التأثير وتوجيه الراي العام بالضد من الاحتلال البريطاني[١٥].

لذلك ادرك البريطانيون بعد انتهاء الثورة وجوب ايجاد تدابير جديدة تحكم العلاقة بينهم وبين العراق، لأجل استرضاء العراقيين الطامحين للاستقلال، واضفاء الشرعية للتواجد البريطاني على الاراضي العراقية، بدل من نظام الانتداب والادارة المباشرة للبلاد التي كانت تثير العراقيين ودفعتهم الى الثورة[١٦]، لذلك عملت السلطات البريطانية الى ضرب الروح الوطنية و الوحدة الوطنية، مستغلة في ذلك التنافر والتجاذب والانقسامات بين مؤيد ومعارض للوجود البريطاني، وعملت على ابعاد من يعارضهم.[١٧]

ومن جملة هذه التدابير رشح عبد الرحمن النقيب لرئاسة الحكومة المؤقتة، لقربة من البريطانيين ولاعتماد علية بتنفيذ سياستهم، اذ يصفه بعض الكتاب من الموالين والمؤيدين للبريطانيين وسياساتهم في السيطرة وادارة البلاد، في حين كانت رغبة المرجعية الدينية بتشكل مؤتمر عام للعراقيين بدل من حكومة مؤقتة يرأسها شخص يوصف بانه ضعيف وموالي، ومجلس وزراء معين من قبل الادارة البريطانية ومسير حسب توجيهاتها.

لذلك عارضت المرجعية الدينية عملية تشكيل الحكومة الموقتة في تلك الفترة وعدت هذه الخطوة بانها مصادرة لدماء الشهداء الذين فجروا ثورة العشرين، واغفالاً للتضحيات التي قدموها لأجل تغيير السياسة البريطانية في العراق، وانتهاج سياسة جديدة تراعي خصوصية الشعب العراقي.[١٨]

وكذلك لا نغفل دور المرجعية الدينية في دعم العشائر العراقية وبعض القيادات العسكرية في معارضة السلطة، وقد عارض عدد من الشخصيات السياسية آنذاك الاحتماء بالمرجعية واستغلال شعبيتها في مشاريعهم السياسية وقد برز ذلك جلياً في مرجعية الشيخ (محمد حسين كاشف الغطاء) وقد تأكد هذا الواقع وبرز عام ١٩٣٤ حيث أجرت وزارة (علي جودت الأيوبي) انتخابات برلمانية لم تكن نزيهة وقد أثار ذلك معارضة رؤساء العشائر العراقية في الفرات الأوسط فأقدمت الوزارة على خطوة مضادة كانت تهدف إلى إشعال حرب داخلية بين العشائر العراقية في الفرات الأوسط لشغلها فيما بينها عن معارضة الحكومة فأصدر الشيخ كاشف الغطاء فتواه الحاسمة التي أطفأت نار الفتنة المشتعلة ووحدت الكلمة وجمعت الشمل وأسفرت جهوده في توحيد المعارضة وإسقاط الوزارة، كانت أيضاً للمرجعية موقف أثناء حركة مايس ١٩٤١ إذ أصدر الشيخ عبد الكريم الجزائري وهو أحد رموز ثورة العشرين باستنهاض السيف العراقي ضد الاحتلال [١٩] .

وكذلك كان للمرجعية الدينية دور بارز على الصعيدين العربي والاسلامي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى والثانية بعد أن خلق الاستعمار العالمي عشرات المشاكل وابتدع مئات الأزمات التي لا حل لها لغرض إضعاف العالم الإسلامي وخلق المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية وتقسيم البلاد العربية لكن المرجعية كان لها الدور البارز والموقف الشجاع تجاه هذه القضايا خاصة تقسيم فلسطين إذ أصدرت المرجعية الفتوى بالجهاد وكان لها موقف مهم في قضية طرابلس الغرب والجزائر وأحداث الفرنسيين في سوريا ولبنان وكذلك الموقف من أحداث عام ١٩٥٦ نتيجة الاعتداء الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.[٢٠]

المطلب الثالث
دور المرجعية الدينية في فترة العهود الجمهورية

إن المواقف التي تتخذها المرجعية الدينية هي ليست عشوائية

لأنها غير خاضعة لموازين المصالح الشخصية أو موقف نفسي أو تأثير بيئي أو عنصري بل هو ما يمليه الداعي الشرعي الذي هو ذو علاقة وثيقة للحياة اليومية الذي يستوجب بيان الصواب من الخطأ والسياسة هي جزء من هذا الواقع والمسألة السياسية هي مسألة شرعية تتضمن قوانين تسيير شؤون الجماهير وتحدد المصلحة العامة وتشخص كيفية الحفاظ على البلاد لذا فإن توصيات المرجعية العامة كانت تركز على نشر الأمن والاستقرار من خلال الفتوى التي حدثت على وجوب العمل بالأنظمة والقوانين.[٢١]

اتسمت الحياة السياسية بعد نهاية الحكم الملكي عام ١٩٥٨ بعدم الاستقرار السياسي نتيجة الدكتاتورية والاستبداد وعدم الاستقرار السياسي والاقصاء والتهميش السياسي والاجتماعي وما رافقها من حروب اقليمية وحصار اقتصادي اثرت بشكل كبير على امن واستقرار البلاد، وتجلت أبشع صورها الدكتاتورية مع وصول حزب البعث إلى دفة الحكم بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨.

إذ شهدت هذه الفترة عدم استجابة لمطالب الشيعة والكرد، رغم أن لدى (الشيعة وهم الاغلبية في الشعب العراقي) قيادات بارزة في حزب البعث في بداية الستينات والسبعينيات، ومع أن مطالبهم لم تتجاوز حول السماح لهم بممارسة شعارهم الدينية والاعتراف بمذهبهم في المناهج الدراسية والسماح بتدريس الفقه الجعفري، ومع بساطتها مطالبهم لاقت عدة مضايقات من السلطة، أما الكرد لهم خصوصيتهم القومية فقد كانوا مؤيدين للانقلاب ووقفوا إلى جانب حزب البعث، إلا أن مطالبهم أيضاً جوبهت بالرفض، لاسيما وأن حزب البعث لم يتطرق يوماً إلى ضرورة الاعتراف بحقوق القوميات والأقليات الدينية والمذهبية، إذ همش مثل هذه الأقليات مشيراً إلى أن كل الموجودين في العراق هم من الشعب العربي لا غير[٢٢].

وحاول أحمد حسن البكر(رئيس النظام من ١٩٦٨ – ١٩٧٩)

إقناع كبير المجتهدين آية الله السيد محسن الحكيم بإدانة الحكومة الإيرانية لنزاعها مع العراق حول شط العرب في حين رفض الحكيم ذلك، وكنتيجة لهذا اتخذ البكر جملة من الإجراءات استهدفت رجال الدين الشيعة، وثم اعتقال وطرد طلاب الدين الإيرانيين، وأغلقت جامعة الكوفة المستقلة بالنجف وصودرت أملاكها، وشملت هذه الإجراءات إعدام عالم دين سني هو عبد العزيز البديري لدعمه للسيد للحكيم، وكانت هذه الحملة تحمل شعار (استئصال الخطر الشيعي)، وقوبلت برفض المرجعية الدينية في النجف الاشرف، اذ قاد ايه الله السيد محسن الحكيم مسيرة من النجف الى بغداد اجتمع فيها الالف الشيعة تعبيراً عن ولائهم له، مما قاد هذا الامر الى تخوف السلطات الحاكمة لتقوم باعتقال ابنه السيد مهدي الحكيم بحجة التجسس لإسرائيل، ثم استخدمت هذه التهمة لمنع زيارة المرجع الديني آنذاك، الا ان الاحتجاجات لم تتوقف وطالبت بوضع حد لاعتقالات العشوائية، واعمال التعذيب، وعمليات الاقصاء والتهجير، ومصادرة الاملاك. الا ان هذه الاعمال لم تتوقف ونتيجة اصدر السيد الحكيم فتوى حرم بموجبها الانتماء الى حزب البعث.

الا ان البعث لم يكتفي واستمر في بطشه واستبداده وقام بإعدام السيد الصدر وقابل هذا الامر موجه غضب جماهيرية واسعة، لان النظام كان ينظر له بصفته قائداً شيعياً وناشطاً سياسياً وذات مكانه مرموقة تتجاوز الطائفة التي ينتمي اليها.(٢٣)

حيث سيطر ما سمي "مجلس قيادة الثورة" على السلطة التشريعية، وتجلى هذا الدور بشكل اكبر بعد الحرب العراقية – الايرانية، ثم سيطر على السلطات الأخرى فيما بعد رئيس النظام البائد على المجلس المذكور وعلى جميع السلطات الدولة ومؤسساتها، مما ادى الى تغييب وانعدام المشاركة السياسية، وقمع الحقوق والحريات، مما نتج عنه اتباع سياسة اقصائية على جميع المكونات والمستويات، اذ اتبع هذا النظام سياسة اقصائية ضد الشيعة والكرد، بعد التوتر

الحدودي مع ايران نتيجة الغاء الاتفاقية الحدودية بين البلدين، وتصاعد التوتر الحدودي في منطقة خانقين فقام النظام بطرد العديد من العوائل الشيعية والكردية بحجة انتمائهم إلى أصول إيرانية وإسقاط الجنسية العراقية عنهم.(٢٤)

المبحث الثاني
المرجعية الدينية والحفاظ على الوحدة الوطنية والامن بعد عام ٢٠٠٣.

المؤسسة الدينية في العراق ليست حديثة العهد، بل ضاربة في القدم، وأدت ادواراً مؤثرة في تاريخ العراق، وما واكبها من أحداث وتطورات، ويعود السبب في ذلك لما تؤديه الحوزة الدينية، ومراجع الدين في النجف الاشرف من تأثير ديني وسياسي.

اذ شهدت الساحة العراقية بعد الاحتلال الامريكي في ٢٠٠٣، فراغا سياسيا وهذا الامر وضع المرجعية الدينية امام مسؤوليتها الدينية والوطنية والتاريخية، وما نتج عن هذا الفراغ هو زوال الدولة العراقية لان السلطة السياسية اسقطت بفعل التدخل العسكري الامريكي، حيث شهدت هذه الفترة ظهور العديد من التيارات السياسية واحزاب المعارضة القادمة من الخارج والتي اثبتت عدم قدرتها على اعادة بناء الدولة، فتوجهت الانظار الى المرجعية الدينية في النجف الاشرف التي بادرت الى الاعلان عن موقفها من مسألة ادارة العراقيين لشؤونهم ونقل السلطة بأسرع وقت من المحتل الامريكي.

تصدى سماحة اية الله العظمى السيد (علي الحسيني السيستاني)اذ حرم الانتقام من البعثيين ولاسيما ممن كان له دور مباشر او غير مباشر في ايذاء الناس والاعتداء عليهم حيث افتى سماحته بهذا الصدد(القصاص انما هو حق لأولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية، ولا تجوز المبادرة اليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي)، وأيضاً اكد سماحته بخصوص الذين يكتبون التقارير ضد بعض المؤمنين على (لا تجوز المبادرة الى اتخاذ أي اجراء (مثلا قتله او اجباره على مغادرة المدينة او نحو ذلك) بصدد معاقبته بل لابد من تأجيل الامر الى حين تشكيل

محكمة شرعية للنظر في مثل هذه القضايا)، كما اكد بخصوص من ورد اسمه في سجل المتعاونين مع الاجهزة الامنية هل يجوز التشهير به فأكد بهذا الصدد على (لا يجوز التشهير به حتى لو ثبت ذلك رعاية لمصلحة أهم ((٢٥)

كما اصدرت مرجعية السيد السيستاني بعد اقل من اسبوعين من الاحتلال الامريكي تصريحات حددت فيها المبادئ التي يجب ان يكون عليها العراق في المستقبل وهي:(٢٦)

اولا: حق الشعب العراقي في حكم نفسه بنفسه بحرية تامة واستقلال بعيد من ارادة المحتل وتدخلاته.

ثانيا: ارتباط حكم البلاد بأفضل ابنائها الموسومين بالكفاءة والنزاهة والوطنية.

ثالثا: اعتماد مبدأ الانتخاب للاختيار الحكومة التي تمثل الشعب وترسم مستقبلة.

كان للمرجعية الدينية في النجف الاشرف موقفاً واضحاً ومميز في العملية السياسية في جميع المراحل التي مرت بها ابتداء من تشكيل مجلس الحكم، اذ وجه السيد السيستاني رسالة الى الامين العام للأمم المتحدة في ٦ حزيران ٢٠٠٤ طلب فيها عدم اضفاء الشريعة الدولية على قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لكون هذا القانون وضعه مجلس غير منخب في ضل الاحتلال وبتأثير مباشر منه.

ونتيجة للإصرار المرجعية على ضرورة اجراء الانتخابات والضغط الشعبي الذي يتجسد في المظاهرات التي اندلعت في اغلب محافظات العراق اضطر بريمر الى السفر الى امريكا لبحث السبل لحل الازمة وقد نتج عن ذلك اللجوء الى الامم المتحدة للإعلان الموقف بعد اعلان المرجعية قبولها بالأشراف الدولي، وفي ١١/ ٢/ ٢٠٠٤، كان للمرجعية العليا أدوار مختلفة منذ سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ ولحد الآن، فقد أخذت بزمام المبادرة بإصدارها الفتوى الدستورية الشهيرة التي أسست لبناء الدولة العراقية الحديثة وفق نظام قائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الانتخاب، وحثت العراقيين

على الاشتراك في الانتخابات لتقرير مصيرهم بأيديهم، وعلى احترام القانون والحفاظ على المال العام، وعدم الثأر والانتقام [٢٧].

وتدخلت المرجعية العليا غير مرة لإيقاف التدهور الأمني في أكثر من منطقة، مستخدمة قوتها المعنوية، بتقديم حلول سياسية تارة، وبالتدخل المباشر تارة أخرى، كما حدث في أزمة النجف الكبرى آب ٢٠٠٤ [٢٨].

وحثت المرجعية الدينية المواطنين العراقيين على المشاركة الواسعة والفعالة في الانتخابات من اجل تشكيل الجمعية الوطنية التي تتولى اعداد مسودة الدستور الدائم.

اما من حيث موقفها من القوائم الانتخابية فقد اكدت المرجعية بانها ترعى الجميع، ودعه الى عدم تأجيل الانتخابات لان ذلك سوف يزيد الوضع سوء خاصة الوضع الامني، كما اكدت المرجعية على ضرورة اشراك جميع العراقيين في العملية السياسية بمختلف اتجاهاتهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم واعطائهم كل الحقوق ويلتزمون بكل الواجبات من اجل احتواء الكل بعيدا عن اقصاء الاخر مما يترك الاثر الواضح على استقرار العملية السياسية واستقرار السياسات الامنة لان الكل سوف ينضر الى نفسة باعتباره شريك فعال في العمل السياسي مما يؤدي الى زيادة الترابط الوطني بعيدا عن الانتماءات الفرعية مما يخلق الاستقرار السياسي.

وقد تجلى هذا الدور المؤثر للمرجعية الدينية من خلال زخمها الروحي والاعتباري ورصيدها التاريخي في تحريك القاعدة الجماهيرية العريضة التي عجزت النخب السياسية التقليدية من التأثير فيها او الاتصال الطبيعي بها ووضوح برامجها او رؤاها، في حين فشلت النخب السياسية من ذلك[٢٩].

مخطط رقم (١)

يوضح اجوبة مرجعية السيد السيستاني على اسئلة المواطنين حول الشؤون العامة في الفترة التي أعقبت سقوط النظام البائد في ٢٠٠٣ .

ويمكن ان نضيف سبب مهم في تنامي دور المرجعية الدينية هو الفراغ السياسي الذي تجسد في غياب الدولة التي تعد الحاضنة الاكبر للجماعة الوطنية لتعزز الاندماج بين مكوناتها بسبب انهيار الدولة تفككها وتصدع الوحدة الوطنية وبرزت ظاهرة الاقتتال المذهبي وتهديد السلم الاهلي، ففي غياب الحاضنة الوطنية أي الدولة يتراجع الافراد والجماعات صوب البنى والعلاقات التقليدية الاولية كحاضنات يلجؤون اليها ويحتمون بها[٣٠]

لذلك تعد الرموز الدينية جزء اساسي من البنية الثقافية لأي مجتمع مهما بلغ وعيه السياسي فكيف بمجتمع ثقافته السياسية تقليدية لا ترتقي الى مستوى ثقافة المشاركة السياسية الفاعلة، فمن الطبيعي ان تظهر مثل هكذا رموز ويصبح لها دور مؤثر في العمل السياسي الى حين الانتقال الى المستوى الثالث من الثقافة السياسية لتتزامن معها ضهور القيادات الوطنية بدل الرموز الدينية التي لجا اليها الشعب نتيجة ضعف الشعور بالمواطنة وغياب المؤسسات الدستورية.

وما يؤكد هذا الاتجاه هو تقرير مجموعة دراسة العراق (ISG) وهي لجنة مكونة من عشرة أشخاص من الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي عُينت في ١٥ اذار، ٢٠٠٦، من قِبل الكونغرس الامريكي، لتضع توصيات تقدم الى الرئيس بوش وصانعي السياسة العامة[٣١]، وكانت مهمتها تقييم الحرب والوضع الامني في العراق التي تقودها الولايات المتحدة، فقد اشارت الى اهمية دور المرجعية الدينية في النجف الاشرف ممثلة بالسيد السيستاني على مستقبل العراق السياسي وبينت(ان الوضع في العراق خطير ويزداد تدهوراً و ان العنف لن ينتهي مالم يبدا الحوار، والحوار يجب ان يشمل من يملكون التأثير.[٣٢]

وهذه اشاره واضحة عن الدور الرئيسي للمرجعية ليس فقط في التأثير وتحريك الراي العام انما المساهمة الحقة والحقيقية في السلم الاجتماعي والاهلي، اذا كان على صعيد العنف

الاهلي او على صعيد استخدام القوى ضد القوات المحتلة فكلها ذات مساس واساس بالأمن الداخلي والاستقرار السياسي.

لقد جسدت الفتاوى التي اصدرتها المرجعية الدينية حرصها على وحدة العراق واستقلاله، ومحاربة الافكار المتطرفة المسيئة الى مكونات المجتمع العراقي ونسيجة الاجتماعي، والدعوة الى التسامح والمحبة والالفة بين مكونات الشعب، لتؤكد ان العراق شعب واحد بتنوعاته القومية والدينية والاجتماعية، اذ ركزت الجهود والدعوات الوحدة ونبذ التفرقة والاحتكام الى القانون، اذ قدمت المرجعية الدينية قراءة سديدة للواقع العراقي والذي مارسته خلال تأكيدها على حماية الاقليات الدينية وحقها المشروع في ممارسة شعائرها الدينية بحرية وتمتعها الكامل بحقوق المواطنة، ورفضها أي شكل من اشكال التميز بحقها، واعتماد مبدأ التسامح الديني وضرورة اخضاع الحياة العراقية لقواعد التعايش السلمي، قاطعة بذلك كل المدخلات التي سعت وتسعى اليها التنظيمات الارهابية والتدخلات الخارجية والجماعات الداخلية التي تهدف تقسيم العراق واضعافه.

كما تجسدت مواقف المرجعية الدينية في دعم الوحدة الوطنية من خلال رفضها المستمر توزيع المناصب على اساس المكونات والمذاهب، لأنه يكرس للطائفية في النظام السياسي العراقي، ويعقد من طريق صنع وتنفيذ السياسات العامة والخطط الحكومية اللازمة لأمن المواطنين واستقرارهم ورفاهيتهم، ويؤكد على مركزية الدولة وحصر السلاح بيدها، وتجنب اثارة النعرات الطائفية.

المطلب الاول
الجهاد الكفائي ومعادلة الامن.

حظيت المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح ومكونات الشعب العراقي، وذلك لمواقفها الوطنية التي لم تفرق بين مكون وأخر، ومساهمتها الواضحة في تحقيق السلم الاهلي وعدم وصول البلد الى مرحلة الحرب الطائفية او الاهلية، فقد دعت للتهدئة

في العديد من الاحداث ومن ابرزها حادثة تفجير الإمامين العسكريين ٢٠٠٦، واستهدف الزائرين للمراقد الشيعية المقدسة او تفجير الاماكن العامة و الاسواق التي تكتظ بالمواطنين ، لقد كانت المرجعية الدينية واعية للمخططات الاجنبية التي تحاك ضد العراق وشعبه لأجل إثارة الحرب الطائفية فيه، وتمزيق النسيج الاجتماعي، وغير بعيد عنا موقفها عندما اجتاح تنظيم داعش الارهابي ٢٠١٤ مناطق واسعة من شمال وغرب العراق وصولاً الى تخوم بغداد فكان الموقف التاريخي الاقوى للمرجعية في فتوى الجهاد الكفائي وحشد صفوف المواطنين من مختلف المكونات العراقية لقتال هؤلاء الارهابين وطردهم، واخر مواقفها الوطنية هو مساندة صوت ملايين المحتجين المطالبين بالإصلاح في تشرين ٢٠١٩ والتفاف الشعب حولها في طرحها الحلول للخروج من الازمة وتنديدها بقتل الشباب المحتج ومعاقبة قاتليهم، فكان لهذا التأييد الشعبي الواسع لها بمثابة دعوة شعبية لتدخل المرجعية الدينية في الشؤون العامة للبلاد. بناء على هذا الدور الذي تقوم به المرجعية الدينية والاهمية التي تتمتع بها الدينية سوف نتناول في هذا المطلب المحاور التالية:

اولاً: اسباب نشوء تنظيم داعش الارهابي في العراق.

لا يخفى عن اغلب المتخصصين والدارسين والمتابعين ان داعش ببساطة مجموعة من المجاميع الارهابية التي ظهرت بعد ٢٠٠٣ وهو وريث ما يسمى "تنظيم الدولة الاسلامية في العراق" و " قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين " او " التوحيد والجهاد " وكلها مسميات لتلك المجاميع السلفية التكفيرية الارهابية التي مارست العنف بشكل علني وقتلت الالاف الابرياء من المواطنين العراقيين من خلال التفجيرات الارهابية والانتحاريين والاغتيالات المنظمة الجماعية والفردية فضلاً عن تهجير العوائل واخذ الإتاوات وارعاب الناس وعملت تلك المجاميع بشكل خاص على استهداف المؤسسات العامة والاسواق والقوات الامنية

وتخريب البنى التحتية، وبعدما تطورت الاوضاع الامنية والسياسية ونتيجة عوامل داخلية وخارجية انصهرت هذه المجاميع تحت راية تنظيم داعش الارهابي [٣٣].

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣، وضعاً اقتصادياً وامنياً صعباً مشفوعاً مع تفكك الدولة وانهيار مؤسساتها الرسمية وزوال سيادتها واحتلال اقليمها من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والدول المتحالفة معها، وظهور طبقات وقوى سياسية جديدة واحزاب وتيارات وحركات مختلفة الاتجاهات والتوجهات والاهداف، تزامن بروزها مع ارتفاع وتيرة اعمال العنف والاصطفاف الطائفي والتخندق المذهبي والقومي، مما اصاب الوحدة الوطنية العراقية بالتشظي والانهيار، مما دعى المرجعية الدينية وانطلاقاً من مهامها الشرعية بالتدخل والحفاظ على الوحدة الوطنية، لا سيما وانها وغيرها من المرجعيات الاخرى اصبحت الملاذ الامن للأفراد والجماعات من ابناء المجتمع بظل سيادة ظروف غياب الدولة وضعف القانون.

وهذا ما قامت به المرجعية الدينية المتمثلة بشخصية ايه الله السيد علي الحسيني السيستاني، الذي اختار للمرجعية دور الارشاد والتوجيه وملاحظة الاداء والتأكيد على البناء والتطوير، وترك مسألة القيادة والادارة الوطنية للأهل السياسة والادارة، وهذا الموقف دل على نضج وحكمة واعتدال المرجعية.[٣٤]

فلقد كانت مرجعية اية الله السيد علي السيستاني ترى بان الامور ستتحسن عند اجراء الانتخابات حيث سيأخذ كل ذي حق حقه، إلا أن ظهور تقصير واضح من قبل الذين تصدوا للعمل السياسي في العراق من مختلف المكونات، من خلال ظهور التقسيم الطائفي- المحاصصة الطائفية- للحكم في العراق وليس على أساس الكفاءة والمؤهلات، كذلك استشراء الفساد المالي والإداري في كل مفاصل الدول وعلى مختلف المستويات الذي لم يشهده العراق خلال تاريخه السياسي، وأخيرا أدى هذا التناحر بين

الكتل السياسية والفساد المالي إلى سوء الخدمات وتزايد مستويات الفقر وسرقة المال العام، ودخول مجموعات الإرهاب من خلال تنظيم داعش الإرهابي والاستيلاء على مساحات واسعة من العراق، وعلى الرغم من التحذير المستمر للمرجعية الدينية للسياسيين من خطورة هذه الأمور على مستقبل العراق، ودعواتها المستمرة إلى الالتزام بحرية الشعب وتوفير العيش السليم له والحفاظ على المال العام، ومطالبتها المواطنين وفي بداية إي انتخابات على مستوى النواب أو المحافظات، إلى الاختيار على أساس الكفاءة والنزاهة لتولي المناصب العليا في البلاد، وذلك في محاولة لتغيير الوضع القائم وإنهاء حالة الانقسام والفساد المستشري بالطرق الديمقراطية عن طريق الانتخابات، إلا إن الوضع بقي على حاله ولم يحدث تغيير ملموس [٣٥]، كلها اسباب ادت الى ضعف الدولة العراقية ومؤسساتها خاصة المؤسسة العسكرية والامنية، مما وفر الفرصة لعصابات داعش للسيطرة على مساحات واسعة من البلاد.

فضلاً عن ما تقدم من مسببات والتي تمثلت بهشاشة الداخل العراقي ووضع البلاد المضطرب، فان هنالك عوامل اقليمية ودولية ساعدت التنظيم ومكنته من السيطرة على بعض الاراضي العراقية وتتمثل هذه العوامل الاقليمية بالدعم الفكري والبشري والمالي القادم من دول الخليج العربية والذي تمثل بالدعم المالي شبه الرسمي من المؤسسات الخيرية و رجال الاعمال الخليجيين او تفريخ الارهابيين عبر المؤسسات الدينية المتطرفة [٣٦]، او الدعم غير المباشر من تركيا او القوى الكبرى لأضعاف وتمزيق العراق والمنطقة لمصلحة اسرائيل، عموماً لم تكن لم هذه القوى ترتبط وهذه التنظيمات الارهابية وتساندها بشكل مباشر، انما تسمح لها بما يتماشى و مصالحهم الاستراتيجية .

ثانيـاً: البعـد العسـكري لفتـوى الجهـاد الكفائي ومعادلة الامن

تجسـد دور المرجعيـة الدينيـة مـن خـلال فتـوى الجهـاد الكفـائي، بعـد سـيطرة التنظيمـات الارهابيـة علـى منـاطق واسـعة مـن العـراق ووصـولها بـالقرب مـن العاصـمة بغـداد وبعـض المنـاطق المقدسـة في ظـل عـدم قـدرة القـوات العسـكرية العراقيـة مـن ايقـاف توسـع انتشـار تلـك التنظيمـات، حينهـا ادركـت المرجعيـة الدينيـة خطـورة ذلـك الوضـع واحتماليـة انجـرار البـلاد حـرب اهليـة، لـذا جـاءت فتـوى المرجعيـة لكـل العـراقيين في التطـوع في القـوات الامنيـة للـدفاع عـن الـوطن والمقدسـات في فتشـكلت قـوات الحشـد الشـعبي كجهـة مسـاعدة وداعمـة للقـوات المسـلحة العراقيـة، حيـث لاقـت هـذه الفتـوى اسـتجابة واسـعة مـن مختلـف اطيـاف الشـعب العراقـي مـن نجاحـات مسـتمرة علـى صـعيد مكافحـة الارهـاب ضـد اعتـى هجمـة ارهابيـة شـهدتها المنطقـة والعصـر وهـي عصـابات (داعـش) الارهابيـة في الحفـاظ علـى امـن وسـلامة الـبلاد[٣٧]، اذ تضـمنت هـذه الفتـوى رسـائل مهمـة والتـي تحمـل في ثناياهـا العديـد مـن الارشـادات المهمـة لمواجهـة هـذه العصـابات الارهابيـة منها:[٣٨]

١. حـث الشـباب الـواعي علـى الـولاء للـوطن وللعقيـدة الاسـلامية والدفاع والحفاظ عليهما.
٢. محاربـة الغلـو والتطـرف بكـل اشـكاله وإيـراد النصـوص القرآنيـة المحذرة منة.
٣. نشـر الوسـطية والاعتـدال عقيـدة ومنهج وسلوك في الحياة.
٤. تعـد الفتـوى بمثابـة خارطـة طريـق للمجاهـدين الـذين اسـتجابوا لنـداء المرجعيـة، وانهـم يقـاتلون في سـبيل الله والـوطن والمقدسـات، وعلـيهم ان يتحلـوا بـأخلاق اهـل البيـت علـيهم السـلام، وان يسـيروا علـى قيمهم.
٥. ان مسـؤولية التصـدي لهـذه العصـابات الارهابيـة هـي مسـؤولية جماعيـة لا تخـص طائفـة دون اخرى.

وعليـة يمكـن القـول ان هـذه الفتـوى (اي فتـوى الجهـاد الكفـائي)

حولت التناحر الديني والقومي والطائفي في العراق بعد الاحتلال الامريكي الى الاندماج بين الشعب و الدين والوطن في اطار واحد.[٣٩] اذ كان للمرجعية الدينية رؤيتها الدقيقة لطبيعة المشهد الامني في البلاد وما الت الية الاوضاع من اجتياح عصابات داعش مدينة الموصل ومدن اخرى قريبة منها وتمددها باتجاه بغداد والمدن المقدسة في العراق، فقد شخصت الواقع الذي تعيشه المؤسسات الامنية والعسكرية من انتشار الفساد والولاءات الفرعية غير الوطنية وغياب العزيمة القتالية، وهذا الامر في الحقيقة يرتبط بتردي اوضاع البلد بمستوياتها المختلفة في المقابل قوة التنظيم وامكانيته مما يدعو الى الشك في إمكانية هذه المؤسسة والدولة عامه في حفظ الامن والوقوف في وجه الارهاب وصده.[٤٠]

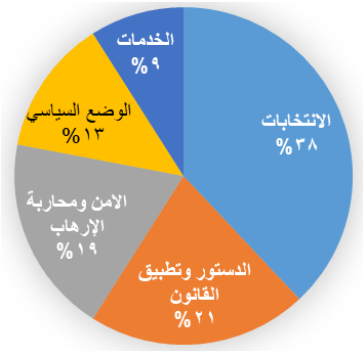

مخطط رقم (٢)

يوضح اهتمامات خطب المرجعية الدينية في النصف الاول من العام ٢٠١٤ [٤١].

لذلك وجدت المرجعية ان تنظيم داعش الارهابي يجب ان يتم القضاء عليه بشكل سريع والا فانه سوف يستمر في التمدد ومن ثم تصبح المعالجة معقدة ولا سيما ان أهدافه وتطلعاته دائما تبجح بإعلانه هي السيطرة على كل البلاد، لذا فان الشعب العراقي هو الاولى في الدفاع عن بلده من الاخرين ومن الخطأ التعويل على القوة الخارجية خاصة بما تطرحه من شعارات وادعاءات ولا سيما ان بعض الجهات الخارجية ربما تكون غير صادقة في نواياها في محاربة الارهاب.[٤٢]

ثالثـــاً: البعـــد الانســـاني لفتـــوى الجهـــاد الكفائي ومعادلة الامن.

دعـــت المرجعيـــة الدينيـــة الدينيـــة إلـــى اخـــذ رأي الشـــعب في كـــل الأمـــور التـــي تخـــص البلـــد ابتـــداء مـــن الـــدعوة لتشـــكيل حكومـــة عراقيـــة مؤقتـــة وإنهـــاء ســـلطة الاحـــتلال، ثـــم الـــدعوة لكتابـــة دســـتور دائـــم للـــبلاد مـــن قبـــل العـــراقيين، والـــدعوة أيضـــا لإجـــراء انتخابـــات حـــرة ونزيهـــة لاختيـــار مـــن ينـــوب عـــن الشـــعب في الســـلطة السياســـية، لـــذلك كـــان ولا يـــزال للمرجعيـــة الدينيـــة في النجـــف الاشـــرف دور مهـــم في المرحلـــة الراهنـــة لأجـــل تشـــخيص نقـــاط القـــوة والضـــعف في الأداء السياســـي لتلـــك التيـــارات والأحـــزاب السياســـية العراقيـــة، ثـــم تصـــاعد هـــذا الـــدور وبشـــكل لافـــت للنظـــر بعـــد دخـــول تنظـــيم داعـــش الإرهـــابي للعـــراق وســـيطرته علـــى أجـــزاء مهمـــة في الموصـــل والانبـــار وكركـــوك وصـــلاح الـــدين، وخاصـــة فتـــوى الجهـــاد الكفـــائي لصـــد التنظيمـــات الإرهابيـــة والـــدفاع عـــن الـــوطن والمقدســـات وأخرهـــا الوقـــوف مـــع الشـــعب في مطالبتـــه بـــالتغيير ومحاســـبة المســـؤولين المقصـــرين والفاسدين وتوفير الخدمات للشعب.

قـــد تجســـد معنـــى الإنســـانية في هـــذه الفتـــوى، فلـــيس المعنـــى هـــو مجـــرد قتـــال عصـــابات اجراميـــة متطرفـــة، بـــل هـــو لحمايـــة النـــاس الأبريـــاء، وصـــون المقدســـات، والـــذي أكدتـــه المرجعيـــة في مخاطبـــة المقـــاتلين بقولهـــا (اجعلـــوا قصـــدكم ونيـــتكم ودافعكـــم هـــو الـــدفاع عـــن حرمـــات العـــراق ووحدتـــه، وحفـــظ الأمـــن للمـــواطنين، وصـــيانة المقدســـات مـــن الهتـــك، ودفـــع الشـــر عـــن هـــذا البلـــد المظلوم وشعبه الجريح((٤٣).

لاقـــت الفتـــوى اســـتجابة رائعـــة مـــن أبنـــاء العـــراق، ومـــع اشـــتداد المعـــارك فـــإن عـــين المرجعيـــة كانـــت تراقـــب المعركـــة، وتصـــدر التوجيهـــات تلـــو التوجيهـــات للمقـــاتلين في أخلاقيـــات الحـــروب وفـــق الـــنهج الإســـلامي، فأصـــدرت توجيهاتهـــا "العشـــرين" لحـــث المقـــاتلين لأن يكـــون الشـــرع هـــو الحـــاكم في أرض المعركـــة، فـــلا اعتـــداء علـــى أســـير، ولا أخـــذ المـــدنيين بـــالجريرة ولا اعتـــداء علـــى ممتلكـــات عامـــة أو خاصـــة أو تـــدمير

الزروع والبساتين إلا بما يقتضي من ضروريات المعركة[٤٤].

كذلك جعلت المرجعية خصوصا مع بدء عمليات تحرير الموصل، ضابطة مهمة للعمل العسكري، وهو الحفاظ على أرواح المدنيين، وخصوصا أولئك الذين أختطفهم داعش، واستخدمهم كدروع بشرية، حيث وجهت المقاتلين قائلة (واعلموا إن حفظ أرواح الأبرياء أولى من مقاتلة العدو)[٤٥].

وبعد اشتداد وتطرف جرائم داعش التي ارتكبت بحق العراقيين من مسلمين **سنة وشيعة**، مسيحيين وإيزديين ..الخ في المناطق التي احتلها وأحكم سيطرته عليها، اذ مارس هذا التنظيم الارهابي، شتى صنوف الجرائم اعدامات جماعية، وتهديم الاضرحة والمقامات، والاعتداء على الكنائس، وتدمير المواقع الاثرية، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وما رافق هذه الامور وقبلها موجه نزوح كبيرة. [•]

وهنا ساهمت المرجعية الدينية في دعم النازحين وساكني المناطق المحتلة على مستويان:

المستوى الاول وتجسد على صعيد الخطاب الديني: اذ دعت المرجعية من خلال خطب الجمعة الى دعم النازحين فمثلاً نصت احدى خطب الجمعة على الاتي: (اوصيكم إخواني بالنازحين خيراً هؤلاء أبناء بلدنا هؤلاء نزحوا قسراً وتركوا ديارهم وأوطانهم ومدنهم، أوصيكم به خيراً، راعوا مشاعرهم وتعاملوا معهم بالحسنى). وهذه اشارة واضحة على ضرورة الاهتمام بالنازحين.

اما المستوى الثاني تجسد على صعيد التدخل المباشر (الواقعي): اذ حثت الحكومة العراقية ومختلف الفعاليات السياسية والاجتماعية، وخاصة ميسوري الحال، واكدت على المسؤولين من مختلف الدرجات والأصناف الحضور الميداني في تجمّعات النازحين ومعسكرات المقاتلين لمعايشة الواقع والاطلاع المباشر على احتياجاتهم والسعي لتلبيتها والإسراع في صرف

التخصيصات المالية لهم، لاسيّما توفير الأدوية والكوادر الطبية للنازحين، قد ساهمت مرجعية السيد السيستاني في تقديم مختلف الخدمات المادية والمعنوية، وتقديم المساعدات والمعونات المادية والعينية للنازحين والمناطق المحررة على حداً سواء.

لذلك يمكننا القول ان فتوى الجهاد الكفائي رسمت إنسانية الدين الإسلامي الحنيف بأبهى صورها، وأوضحت للعالم إن الإسلام الحقيقي هو ما يمثله أبناء العراق الملبين لفتوى الجهاد، ولا تمثله عصابات داعش وغيرها من التنظيمات والمجاميع الارهابية ولا الافكار المتطرفة.

المبحث الثالث
المرجعية الدينية والاحتجاجات الشعبية.

رافق نشوء النظام السياسي الذي تشكل بعد ٢٠٠٣ العديد من الوقفات الاحتجاجية الشعبية الساخطة نتيجة الاخفاقات المتتالية في مواجهة الفساد وسوء توزيع الثروات و الخدمات، ناهيك عن المشكلة الازلية في امدادات الطاقة الكهربائية .

بدئت الاحتجاجات منذ عام ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٦ وصولاً الى اواخر، ٢٠١٩، الذي شهد اطول مدة تظاهرات عاشها العراق، وهي تظاهرات تشرين، او كما يسميها البعض " انتفاضة تشرين"، رافقت جميع هذه التظاهرات مواقف مساندة من لدن المرجعية الدينية وصوت عالي في رفضها لمظاهر الفساد والتلكؤ في معالجة الازمات، و في ظل عدم الاستجابة الفعلية من قبل الحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق بعد ٢٠٠٣، اغلقت المرجعية الدينية في النجف الاشرف ممثلة بسماحة اية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني ابوابها بوجه المسؤولين العراقيين وذلك منذ ٢٠١١ تعبيراً عن عدم ثقتها بهم او رضاها عليهم .

لقد كان وما زال موقف المرجعية الدينية في النجف الاشرف موقفاً مسانداً وصوتاً معبراً عن تطلعات الشعب العراقي للعيش في ظل دولة مستقلة توفر له الامن و العيش الكريم .

المطلب الاول
دوافع اندلاع تظاهرات تشرين ٢٠١٩.

لقد كانت مشاهد رشق اعتصام حملة الشهادات العليا المطالبين بالتعيين في بغداد وتفريقهم بصورة مُهينة، واعفاء قادة عسكرين شاركوا بتحقيق النصر على داعش من مناصبهم، و هدم التجاوزات في كربلاء دون توفير سكن بديل ناهيك عن تراكم الاخطاء والاخفاقات الحكومية المتتالية بعد ٢٠٠٣ نذكر منها المحاصصة الطائفية والحزبية و وانعكاسها في سوء الخدمات المقدمة للمواطنين و شيوع الفساد الاداري و المالي وضياع مليارات الدولارات، وتدهور الاقتصاد العراقي وارتفاع العجز في الميزان التجاري، وانتشار البطالة وعدم توفير فرص عمل خصوصاً للخريجين وتلكؤ الحكومة في الايفاء بوعودها، نذكر منها ما يتعلق بتوزيع قطع الاراضي المستحقين من ذوي الشهداء والفقراء التي الزمت بها نفسها خلال السنة الاولى من عمرها، فضلاً عن التدخل الخارجي في الشأن العراقي وفقدان الثقة بالأحزاب الحاكمة، ادت الى اندلاع موجة من التظاهرات في بغداد وعدد من محافظات الفرات الاسط والجنوب تعبيراً عن غضبهم من تعامل معهم الحكومة بشدة، جميع ما تقدم مسببات ساهمت في اندلاع شرارة، اكبر موجة غضب شعبي شهدها العراق بعد ٢٠٠٣ واكثرها دموية حيث راح ضحيتها اكثر من ٦٠٠ شهيد والالاف من الجرحى .

وبالرغم من ان معظم المشاركين فيها هم من محافظات وسط وجنوب العراق الا انها لم تحمل أي صفة طائفية، وتراوحت أسباب عدم مساهمة باقي المحافظات في هذه الاحتجاجات بين البعد الجغرافي والوضع السياسي الخاص بها، وطبيعة الاحداث الامنية التي شهدتها المحافظات الاخرى بسبب خروجها من احتلال داعش[٤٦] .

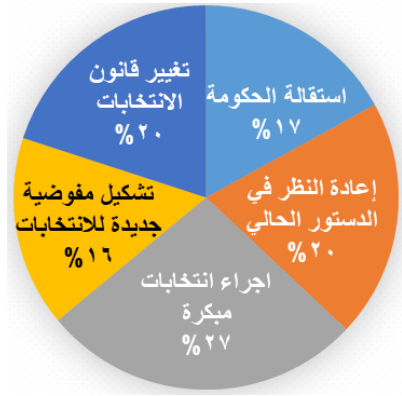

مخطط رقم (٣)

يوضح ابرز مطالب المحتجين واهتمامات خطب الجمعة لوكلاء المرجعية الدينية في النجف .

المطلب الثاني
المرجعية الدينية والاحتجاجات الشعبية وحل الازمة.

لا يخفى على مواطن او متابع للشأن السياسي العراقي الدور المؤثر الي تمارسه المرجعية الدينية في العراق ما بعد ٢٠٠٣ من ثقل ديني وتأثير في تكوين الراي العام والتأثير في اتجاهاته.

لقد اكتسبت الاحتجاجات السلمية في العراق زخماً واضحاً نتيجة الدعم الذي تلقته من المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف، حيث شكلت خطب الجمعة الصادرة سماحة المرجع الاعلى اية الله العظمى السيد علي السيستاني انعطافه واضحة لصالح الشارع العراقي الغاضب في وسط وجنوب العراق وانتقاداً صريحا وواضحاً للسطات الحاكمة، حيث طالبت المعنين بالاستجابة السريعة لمطالب المحتجين بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد، كما نددت بقتل وجرح الالاف من المحتجين وطالبت بمحاكمة المعتدين، وحرمت الاعتداء عليهم او على القوات الامنية او الاملاك العامة والخاصة او تعطيل مؤسسات الدولة، وفي ظل المماطلة والتسويف وعدم الاستجابة الفعلية وبعد مضي مدة غير قصيرة على الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح واستمرار نزيف الدم، صعدت المرجعية الدينية من خطابها[٤٧] و مطالبتها البرلمان بإعادة النظر في حكومة السيد عادل عبد المهدي وذلك في يوم الجمعة الموافق ٢٩/ ١١/ ٢٠١٩، وفي اليوم نفسه قدم رئيس الحكومة استقالته، استجابة لخطاب المرجعية الدينية، تمهيداً لاختيار البديل الذي طال اختياره لعدة اشهر وهو السيد مصطفى الكاظمي الذي حدد موعد الانتخابات المبكرة

في ٦ حزيران من العام ٢٠٢١ وقد حددت المرجعية الدينية شروطاً لأجراء هذه الانتخابات المبكرة ان تكون تحت اشراف اممي وفي ظل اجواء امنة مستقرة بعد اقرار قانون الانتخابات الجديد و واختيار مفوضية انتخابات جديدة تتمتع بالنزاهة والاستقلالية، كوسيلة لا عوض عنها لحل ازمة احتجاجات تشرين .

الخاتمة

ختاما يمكننا القول ان المرجعية الدينية في العراق حاضرة في كل محن العراقيين، لا سيما اذا ما تعلق الامر في الامور العامة، فدورها لا يتجسد على مستوى الخطاب الديني او تقديم النصح والارشاد فقط، انما نجدها في ظل سيادة ظروف معينة تتدخل بصورة مباشرة، وما ادل على ذلك هو وقوفها بوجه الاحتلال الانجليزي، وقيادة حركات الجهاد للأجل تأسيس حكومة عراقية وادارة البلاد من قبل قيادات وطنية حفاظاً على الدين الاسلامي من جانب، وعلى مواردة وثرواته التي يجب ان يتمتع بها ابناء البلد من جانب اخر.

وامام عدم استقرار البلاد امنياً واستبداد الانظمة السياسية خاصة في العهد الجمهوري الاخير قبل الاحتلال الامريكي كانت حاضرة، ووقفت بالضد من شموليته واستبداده، وقدمت العديد من التضحيات بسبب مواقفها المشرفة، وكذلك الحال بعد الاحتلال الامريكي وما رافقة من سياسات من قبل الاحتلال نفسه في سبيل ظرب وتشوية الوحدة الوطنية العراقية، نجد ان المرجعية الدينية وما تمتعت به وما صدر منها من خطاب وسطي معتدل حافظت على وحدة الصف العراقي وافشلت سياسات المحتل وبعض البلدان الاقليمية والعربية، التي لا تريد للعراق ان ينهض، او بسبب خوفهم من طبيعة النظام السياسي الديمقراطي، وما له من تأثير على سلطتهم.

وكذلك يتجلى دور المرجعية الرشيدة في الحفاظ على النظام السياسي الجديد والعملية السياسية برمتها اذ انها اكدت في العديد من المناسبات على ضرورة بناء نظام سياسي يحقق السلم الاهلي ويبتعد كل البعد عن الاقصاء الاجتماعي

والسياسي والاقتصادي، وعلى ضرورة ادارة الدولة العراقية من قبل نخب وطنية عراقية، لأجل بناء البلد والاستفادة من خيراته لا سيما بعد معاناة الاستبداد والحصار وما رافقها من جوع وفقر وتهجير، الا ان سوء ادارة الدولة العراقية من قبل النخب الجديدة وزيادة وتيرة العنف والفساد السياسي والمالي والاداري تدخلت المرجعية الدينية وحثت هذه القوى بضرورة اصلاح نفسها وواقعها لما فيه خير وسعادة المجتمع، الا ان استمرار هذه الاعمال ادت الى ضعف الدولة العراقية وجميع مؤسساتها وعدم ايمان المواطنين وانعدام ثقتهم بهم في اصلاح واقعهم المرير، ادى هذا الامر بالإضافة الى عوامل خارجية اقليمية ودولية ادت استفحال ظاهرة الارهاب في البلاد ودخول عناصر من بلدان عربية واقليمية تتمتع بدعم دولي، الى السيطرة على ارضي واسعة من البلاد، كادت ان تؤدي الى عواقب وخيمة على مجمل الاوضاع وعلى الدولة والشعب وتاريخه وحضارته وتراثه ومقدساته، لولا تدخل المرجعية وبحكمة شديدة، في تحرير البلاد، وحفظ شعبه وكرامته، ليبقى على الشعب نفسه في حسن ادارة نفسه وموارده من عدمها.

الاستنتاجات

من خلال هذا البحث يمكن استنتاج الاتي:

- ان المرجعية الدينية في النجف الاشرف لا تتدخل في الشأن السياسي الا عند الضرورة في المسائل الحساسة ودورها لا يتعدى تقديم النصح والارشاد.
- ان للمرجعية الدينية دور اساسي في حفظ أمن المجتمع، ومحاربة الطائفية والفساد والدعوى للانتخاب الاصلح، ويتجلى ها الدور سواء في حالة الفراغ السياسي من عدمه او حتى في ضعف السلطة.
- تتمتع المرجعية الدينية بتأييد شعبي واسع وقدرة بالتأثير على الافراد والجماعات وتحديد سلوكهم، وتشكيل الراي العام، انطلاقا من ايمانهم بدورها

وحكمتها الفعالة في ادارة الازمات بفاعلية وحكمة.

- المرجعية الدينية في العراق تعد ظاهرة متقدمة وناضجة سواء على صعيد الخطاب الديني، او على صعيد القيادة، او على صعيد المواقف.
- تعاملت المرجعية الدينية بحكمة وعقلانية خاصة بعد سقوط النظام السياسي في ٢٠٠٣، لا سيما بعد اخذها بسياسية التدخل ولا-تدخل في الامور السياسية الداخلية، وكذلك تعاملت بعقلانية مع الاحتلال الامريكي ورفضت العمل المسلح، وكذلك لم تنحاز الى أي طرف من الاطراف الاقليمية والدولية التي ارادت جعل العراق ساحة لتصفيت حساباتها وادارة مصالحها.
- امنت المرجعية الدينية بوحدة العراق وبتنوعه وبقوته بهذا التنوع، لذلك لم تفرض نظاماً معيناً، لا بل دعت الى تأسيس دستور يتضمن الحقوق والحريات ويضمنها، لكل مكونات المجتمع العراقي. وبما يتلائم مع طبيعة ثقافة المجتمع العراقي، ولا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.
- ساهمت المرجعية الدينية بدور ايجابي في ضبط امن المجتمع وارجاع هيبة الدولة والحفاظ على العملية السياسية الديمقراطية، من خلال فتوى الجهاد الكفائي، والتي اعطت الدعم المعنوي والمادي التي ساهمت بإرجاع الثقة والهيبة الى المؤسسة العسكرية ولما لهذه الفتوى المباركة من اثار ايجابية على حاضر البلاد ومستقبلة.
- السلطات السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ دائماً ما تحاول تفسير فتاوى وخطب المرجعية بالشكل الذي يتناسب مع مصالحها و واستمراها في السلطة، فهي تفسر كلام المرجعية الدينية بما يحلو لها، بالنهاية هي لم تستجب لصوت المرجعية الدينية الذي بح في المطالبة في مكافحة الفساد وتحسين الواقع المعاشي للعراقيين .

- انحازت المرجعية الدينية الى جانب الشعب في المطالبة بالإصلاح ومكافحة الفساد طول مسيرة الاحتجاجات الشعبية التي رافقت النظام السياسي بعد ٢٠٠٣
- وكان لها مواقف شجاعة في مطالبة السلطات في ايجاد حل للازمات التي يعشيها الشعب وكان اخرها موقفها من احتجاجات تشرين ٢٠١٩، حيث نددت بالقمع وطالبت بمحاكمة القتلة والمعتدين وتحريم الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة مع استمرار الاحتجاج السلمي والعودة للشعب في انتخابات مبكرة في موعد محدد في ظل مفوضية تتمتع بالنزاهة والاستقلالية و قانون انتخابات عادل بما يضمن المشاركة الفاعلة للشعب في التغيير .

التوصيات

- يوصي الباحث باحترام المرجعية الدينية في النجف الاشرف ممثلة باية الله السيد علي السيستاني في المسائل والامور التي يبدي فيها رائياً، خصوصاً انها لا تتدخل كثيراً في الشأن السياسي الا اذا تعلق الامر بشأن يهم مصير الشعب العراقي و او زعزعة استقرار الامن.
- يوصي الباحث بالأخذ بفتاوى وخطب المرجعية الدينية المتعلقة بالشأن السياسي ونؤكد حكمة وعقلانية طروحاتها للواقع العراقي، خصوصاً طرحها فكرة العودة للشعب في انتخابات مبكرة كوسيلة لحل ازمة تظاهرات تشرين ٢٠١٩ ومحاكمة قتلة المتظاهرين حصر السلاح بيد الدولة.
- ان خير وسيلة لضبط سلوك الافراد والجماعات في أي مجتمع هو احترام القانون وتقوية مؤسسات الدولة واجهزتها الامنية مع ردع المخالفين وضبط السلاح خارج اطار اجهزة الامنية، وهذا ما نادت به المرجعية الدينية في اخر ظهور لها، ونؤكد حكمة المرجعية الدينية ودورها الحاسم في ضبط السلوك الاجتماعي وتأثيرها في الراي الذي

يمارس بدوره ضغطاً على صناع القرار العراقي.

الهوامش

(١) د. عماد الكاظمي، المرجعية الدينية ودورها في بناء الدّولة العراقية، مركزِ تراث كربلاء التابع إلى قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية في العتبة العباسية، العراق، كربلاء، ٢٠١٩، ص ١٤ .

(٢) الشيخ محمد علي التشخيري، أصول حول الشيعة والمرجعية، المجمع العالمي لأهل البيت، طهران، ٢٠٠١، ص١٣٧ .

(٣) مرتضى مطهري، الحركات الاسلامية في القرن الاخير، ترجمة صادق العبادي، دار الهادي، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٨

(٤) محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ الطبيعة، التوجهات، التحديات.، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠٠.

(٥) شكري نديم محمود، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨، ط٨، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤، ص١٦-١٧.

(٦) رجاء زامل كاظم الموسوي، المرجعية الدينية في العراق في قيادة حركات الجهاد بين عامي ١٩١٤و١٩١٨، مجلة كلية التربية ابن رشد، العدد(٥٨)، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٣٧٥.

(٧) وميض جمال عمر نظمي، الجذور الفكرية والسياسية والاجتماعية للحركة القومية العربية في العراق، ط١، بيروت، ١٩٥٨، ص١٢٥ .

(٨) اذ حث السيد محمد سعيد الحبوبي العديد من زعماء العشائر والوجهاء والتجار في العديد من المدن العراقية خاصة عندما توجه الى السماوة والناصرية على الجهاد وحدثت العديد من المعارك ضد القوات البريطانية منها معركة (باهيرة، والبطنجة، ومعركة الروطة، والجهاد في الاحواز والشعيبة)، والتي فرضت القوات البريطانية غرامات على بعض العشائر العراقية نتيجة اعترافها بخسارتها في جزء من هذه المعارك، ينظر الى رجاء زامل كاظم الموسوي، المصدر السابق، ص٣٧٧-٣٨٠، وينظر الى:محمد عبد الحمزة اخوان، مصدر سبق ذكرة، ص١٠١

(٩) صلاح عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٢٦-٢٧.

(١٠) يصف العالم علي الوردي تأثير هذه الفتوى في الوعي السياسي في العراق فيذكر (ان فتوى الشيرازي كانت عامل مهم في تطوير الوعي السياسي في العراق فهي جعلت الدين والوطنية في اطار واحد وهذا امر جديد لم يكن الناس يألفونه من قبل وبذا اصبح الوطني متديناً والمتدين وطنياً) ينظر الى: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، القسم الأول، بغداد، ١٩٧٧، ص١٨٢ .

(١١) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق،ص٣٠-٣١

(١٢) فريق المزهر ال فرعون، الحقاق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونشئتها، بغداد، مطبعة النجاح، ١٩٥٢، ص١٥٤، نقلاً عن: محمد عبد الحمزة خوان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

(١٣) للمزيد من التفاصيل ينظر الى: علي الوردي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦، القسم الأول، ص٢٠٣

(١٤) المصدر نفسه، ص١٠٨ .

(١٥) فليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطورة السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، ١٩٤٩، ص٢١٤

(١٦) للمزيد من التفاصيل ينظر الى: هالة فتاح وفراك كاسو، خلاصة تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، بغداد، ٢٠١١، ص١٩.

(١٧) فليب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق، ص٢١٤.

(١٨) غسان الحسني، العراق في الستراتيجية البريطانية حتى عام ١٩٥٨، بيروت، ٢٠١٠، ص٩٣

(١٩) محمد عبد الحمزة خوان، مصدر سبق ذكره، ص١١٠

(٢٠) محمد حسين علي الصغير، علماء المرجعية العليا، موسسه البلاغ، بيروت، ٢٠٠٣،ص٣٠

(٢١) مهدي الفحام، المرجعية الدينية واهمية الدور السياسي في العراق، صحيفة العدالة من المجلس الاعلى العراقي، العدد(٣٦٧)، ٤نيسان ٢٠٠٥ المرجعية الدينية واهمية الدور السياسي في العراق، صحيفة العدالة من المجلس الاعلى العراقي، العدد(٣٦٧)، ٤نيسان ٢٠٠٥

(٢٢) تمثلت مطالب الكرد بحقهم بالحكم الذاتي لمناطقهم وتأسيس قوات عسكرية كوردية، نظام ضرائب خاص بهذه المناطق، حصة ثابتة من عائدات النفط، المشاركة في صنع القرار

السياسي في بغداد . ينظر إلى : علي طاهر الحمود، العراق من صراع الهوية أي صحوة الهويات، مؤسسة مسارات بغداد، ٢٠١٢، ص١٦٣.

(٢٣) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص٢٧٣-٢٧٤

(٢٤) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع أنظر إلى : تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر أدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٦٨ . ٢٧٤ .

(٢٥) نقلاً عن: حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٦-٢٧.

(٢٦) سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص١٢١

)(٢٧)جزء من حوار أجرته وكالة "شفقنا" في بيروت حواراً مع مدير مكتب السيد السيستاني في لبنان حامد الخفّاف في لبنان حول دور المرجعية في المشهد الديني والسياسي في ٢٠١٩/٩/١٥ للمزيد ينظر موقع المرجع الديني السيد علي السيستاني في النجف على الرابط الالكتروني التالي :

https://www.sistani.org/arabic/archive/26342/

(٢٨)) المصدر نفسه.

(٢٩) راجي نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف واثرها في الراي العام العراقي بعد ٢٠٠٣، مركز العميد الدولي للدراسات والبحوث، قسم الرسائل و الاطاريح الجامعية، العتبة العباسة المقدسة، ٢٠١٨، ص ١١٣ .

(٣٠) حسين علوان حسين، بناء الدولة والوحدة الوطنية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد(٢٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، حزيران ٢٠٠٨، ص ١٥٧

(٣١) موقع BBC NEWS عربي، تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، 24 أبريل/ نيسان ٢٠١٤

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140424_iraq_timeline

(٣٢) تقرير بيكرهاملتون، في كانون الاول ٢٠٠٦،التوصية (٣٤)

(٣٣) انظر دراستنا المعنونة (تنظيم داعش: النشأة – التوسع- سبل المواجهة) المنشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد التاسع في حزيران ٢٠١٨، ص ٣٥٧ .

(٣٤) امل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المنتدى، العدد(٩-١٩)، المجلد(١)، ٢٠١٢، ص٥٠.

(٣٥) حمد جاسم محمد، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون العراقية الاسباب والنتائج، منشورات شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط الاتي: https://annabaa.org

(٣٦) تنظيم داعش النشأة: التوسع، سبل المواجهة، مصدر سابق، ص ٣٣٦١، ص ٣٦٢ .

(٣٧) حسن سعد حميد، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، برلين-المانيا، ٢٠١٧، ص١٦٨.

(٣٨) ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤/ شعبان/ ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤/٦/١٣م.

(٣٩) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، القسم الأول، ص١٨٢

(٤٠) عادل الجبوري، فتوى الجهاد الكفائي والرؤية العميقة للمرجعية الدينية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي: http://asrarmedia.com

(٤١) راجي نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف واثرها في الراي العام العراقي بعد ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٩٠، ص ٩١ .

(٤٢) عادل الجبوري، المصدر السابق.

(٤٣) ينظر الى فتوى المرجعية الدينية نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد في (٢٢ ربيع الاخر ١٤٣٦ هـ الموافق١٢/ ٢/٢٠١٥) للمزيد ينظر الموقع الالكتروني للمرجعية الدينية في النجف الاشرف على الرابط الالكتروني التالي :
https://www.sistani.org/arabic/archive/25034/

(٤٤) ينظر الى فتوى المرجعية الدينية نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد في (٢٢ ربيع الاخر ١٤٣٦ هـ الموافق١٢/ ٢/٢٠١٥) للمزيد ينظر الموقع الالكتروني للمرجعية الدينية في النجف الاشرف على الرابط الالكتروني التالي :
https://www.sistani.org/arabic/archive/25034/

(٤٥) ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤/ شعبان/ ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤/٦/١٣م.

(•) إن أهم حادثة قتل جماعي ارتكبها داعش هي حادثة الهجوم على القاعدة الجوية المعروفة باسم مجزرة سبايكر، والتي راح ضحيتها ما يزيد على ١٧٠٠ جندي بالجيش العراقي، وكلهم من المدن الوسطى والجنوبية في العراق بتهمة الانتماء الى الجيش والتشيع وقتل العديد من اهالي مدينة الانبار والموصل لاسيما الذين وقفوا في وجه داعش، تهديم

الأماكن المقدسة كـ دور العبادة ونبش المقابر وإخراج الأجساد منها، هذا ناهيك عن تدمير العديد من المعالم التاريخية والاثرية في العراق.

(٤٦) امير حامد آزاد، مسار التهديدات المحيطة بالدولة و النظام السياسي في العراق، فصلية طهران للدراسات السياسة الخارجية ن للمزيد ينظر الرابط الالكتروني التالي :
https://tfpsq.net/ar/post.php?id=182

(٤٧) ينظر الموقع الالكتروني للمرجعية الدينية في النجف الاشرف على الرابط الالكتروني التالي :
https://www.sistani.org

المصادر

اولاً: الكتب العربية والمترجمة

- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر أدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦ .
- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩.
- حسن سعد حميد، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، برلين-المانيا، ٢٠١٧.
- د. عماد الكاظمي، المرجعية الدينية ودورها في بناء الدّولة العراقية، مركزِ تراث كربلاء التابع إلى قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية في العتبة العباسية، العراق، كربلاء، ٢٠١٩.
- د.علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، القسم الأول، بغداد، ١٩٧٧.
- راجي نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف واثرها في الراي العام العراقي بعد ٢٠٠٣، مركز العميد الدولي للدراسات والبحوث، قسم الرسائل و الاطاريح الجامعية، العتبة العباسة المقدسة، ٢٠١٨.
- شكري نديم محمود، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨، ط٨، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤.
- الشيخ محمد علي التشخيري، أصول حول الشيعة والمرجعية، المجمع العالمي لأهل البيت، طهران، ٢٠٠١.
- علي طاهر الحمود، العراق من صراع الهوية أي صحوة الهويات، مؤسسة مسارات بغداد، ٢٠١٢.
- غسان الحسني، العراق في الاستراتيجية البريطانية حتى عام ١٩٥٨، بيروت، ٢٠١٠.
- فليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، ١٩٤٩.

- محمد حسين علي الصغير، علماء المرجعية العليا، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠٠٣.
- مرتضى مطهري، الحركات الاسلامية في القرن الاخير، ترجمة صادق العبادي، دار الهادي، بيروت، ١٩٨٢.
- هالة فتاح وفراك كاسو، خلاصة تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، بغداد، ٢٠١١.
- وميض جمال عمر نظمي، الجذور الفكرية والسياسية والاجتماعية للحركة القومية العربية في العراق، ط١، بيروت، ١٩٥٨.

ثانياً : الدوريات

- امل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المنتدى، العدد(٩-١٩)، المجلد(١)، ٢٠١٢.
- حسين علوان حسين، بناء الدولة والوحدة الوطنية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد(٢٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، حزيران ٢٠٠٨.
- رجاء زامل كاظم الموسوي، المرجعية الدينية في العراق في قيادة حركات الجهاد بين عامي ١٩١٤و١٩١٨، مجلة كلية التربية ابن رشد، العدد(٥٨)، جامعة بغداد، ٢٠١٧.
- علي محمد حسن، (تنظيم داعش: النشأة – التوسع- سبل المواجهة) المنشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد التاسع في حزيران ٢٠١٨ .
- ثالثاً : الرسائل الجامعية .
- سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.
- محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ الطبيعة، التوجهات، التحديات.، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

رابعاً : الصحف

- المرجعية الدينية واهمية الدور السياسي في العراق، صحيفة العدالة من المجلس الاعلى العراقي، العدد(٣٦٧)، ٤/ نيسان ٢٠٠٥.
- مهدي الفحام، المرجعية الدينية واهمية الدور السياسي في العراق، صحيفة العدالة من المجلس الاعلى العراقي، العدد(٣٦٧)، ٤نيسان ٢٠٠٥ .
- خامساً : الانترنيت
- امير حامد آزاد، مسار التهديدات المحيطة بالدولة و النظام السياسي في العراق، فصلية طهران للدراسات السياسة الخارجية ن للمزيد ينظر الرابط الالكتروني التالي : https://tfpsq.net/ar/post.php?id=182

- انظر الى فتوى المرجعية الدينية نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد في (٢٢ ربيع الاخر ١٤٣٦ هـ الموافق١٢/ ٢/٢٠١٥) للمزيد ينظر الموقع الالكتروني للمرجعية الدينية في النجف الاشرف على الرابط الالكتروني التالي : https://www.sistani.org/arabic/archive/25034/
- حمد جاسم محمد، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون العراقية الاسباب والنتائج، منشورات شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط الاتي: https://annabaa.org
- عادل الجبوري، فتوى الجهاد الكفائي والرؤية العميقة للمرجعية الدينية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي: http://asrarmedia.com
- مقال منشور في موقع BBC NEWS عربي، تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، ٢٤ أبريل/ نيسان ٢٠١٤ للمزيد ينظر الموقع الالكتروني التالي : https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/
- ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤/ شعبان/ ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤/٦/١٣م على موقع المرجعية الدينية في النجف الاشرف على الموقع الالكتروني التالي : https://www.sistani.org/arabic
- ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤/ شعبان/ ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤/٦/١٣م على موقع المرجعية الدينية في النجف الاشرف على الموقع الالكتروني التالي: https://www.sistani.org/Arabic.
- ينظر الى فتوى المرجعية الدينية نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد في (٢٢ ربيع الاخر ١٤٣٦ هـ الموافق١٢/ ٢/٢٠١٥) للمزيد ينظر الموقع الالكتروني للمرجعية الدينية في النجف الاشرف على الرابط الالكتروني التالي : https://www.sistani.org/arabic/archive/25034/